

وأن يقدم تلك الآراء إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن ينيحها لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الخامسة عشرة :

٣ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يحصل ، بمساعدة المدير التنفيذي ، على آراء الأجهزة والمؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، بشأن أهداف المؤتمر ومضمونه ونطاقه ، وأن يقدم تلك الآراء إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن ينيحها لمجلس الإدارة في دورته الخامسة عشرة :

٤ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقوم ، بمساعدة المدير التنفيذي ، بإعداد بيان بالآثار المالية المترتبة على التحضير للمؤتمر وعقده ، وأن يقدم ذلك البيان إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن ينيحها لمجلس الإدارة في دورته الخامسة عشرة :

٥ - تدعو مجلس الإدارة إلى أن ينظر في الوثائق المشار إليها في الفقرات ٢ إلى ٤ أعلاه ، وأن يقدم ، على أساس ذلك ، إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، آراءه بشأن المسائل المشار إليها في هذا القرار ، وخاصة آراءه بشأن أهداف المؤتمر ومضمونه ونطاقه .

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٩٧/٤٣ - تحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تلاحظ أن مشكلة الفقر المتزايد في البلدان النامية لا يمكن حلها بصورة فعالة إلا من خلال سياسات ترمي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المطردتين وأن لتحويلات الموارد المالية إلى البلدان النامية أهميتها لإحراز هذين الهدفين ،

وإذ تؤكد في هذا السياق أن المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً هاماً بالنسبة للبلدان النامية ، لاسيما لأفقرها ،

وإذ تشير إلى الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٧.٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو ، الذي اعتمدهت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني والذي عززته الجمعية في قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر

وإذ تحييط علماً مع التقدير بالتقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢^(٥٧) ،

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة دعت بقرارها ١٨٧/٤٢ الحكومات إلى أن تقوم ، بالتعاون مع اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وعند الاقتضاء مع المنظمات الحكومية الدولية ، بدعم أنشطة المتابعة ، مثل المؤتمرات التي تعقد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية ، والمشاركة فيها ،

وإذ تلاحظ أهمية استكشاف الطرق والوسائل التي تكفل على أفضل وجه تعزيز التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئياً في جميع البلدان ، مع مراعاة قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ،

وإذ ترى أن من الممكن في هذا السياق أن يقوم المؤتمر ، في جملة أمور ، بما يلي :

(أ) استعراض اتجاهات السياسات والإجراءات المتخذة من جانب جميع البلدان والمنظمات الدولية لحماية وتعزيز البيئة ولدراسة الكيفية التي دججت بها الاهتمامات المتعلقة بالبيئة في السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في عام ١٩٧٢ :

(ب) تقييم المشاكل والمخاطر والفرص البيئية الرئيسية المصاحبة للأنشطة الاقتصادية في جميع البلدان :

(ج) إصدار توصيات بشأن زيادة تعزيز الإجراءات التعاونية الدولية في إطار مجموعة من الأولويات يضعها المؤتمر ، وتحديد جهود البحث والتطوير المطلوبة لتنفيذ تلك التوصيات ، وبيان الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذها ، مع تحديد المصادر الممكنة لهذا التمويل :

١ - تقرر أن تنظر في دورتها الرابعة والأربعين في مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن موضوع هذا القرار في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٢ ، وذلك بغرض اتخاذ قرار مناسب في تلك الدورة بشأن النطاق الدقيق لذلك المؤتمر واسمه ومكان وتاريخ انعقاده ، وبسأن كيفية عقد المؤتمر والآثار المالية المترتبة على عقده :

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم ، على وجه السرعة وبمساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالحصول على آراء الحكومات بشأن ما يلي :

(أ) أهداف المؤتمر ومضمونه واسمه ونطاقه :

(ب) الطرق المناسبة للتحضير للمؤتمر :

(ج) الموعد والمكان المناسبان لانعقاد المؤتمر وشكليته

الأخرى :

١٩٨٠ بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ يساورها القلق إزاء ركود إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو عند مستوى أدنى بكثير من رقم ٧.٠ في المائة المستهدف ،

وإذ تشدد على الحاجة لمواصلة تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية ،

وإذ تشدد على الحاجة لمواصلة تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية ،

وإذ تشير إلى الطلبات المتزايدة على المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف لكي تؤدي دوراً هاماً في معالجة المشاكل الإنمائية لدى البلدان النامية ،

وإذ تشير إلى الطلبات المتزايدة على المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف لكي تؤدي دوراً هاماً في معالجة المشاكل الإنمائية لدى البلدان النامية ،

وإذ تشير إلى قرارات مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-١) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨^(٥٩) و ٢٢٢ (د-٢) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠^(٦٠) و ٣٥٨ (د-٣) المؤرخ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨^(٦١) وما يتصل بذلك من توصيات الاستعراض الشامل النصفى للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٥٨) ،

١ - تؤكد من جديد الرقم المستهدف المنفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٧.٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو والوارد في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث على النحو المعتمد :

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة^(٦٢) ،

٢ - تعرب عن تقديرها للبلدان المانحة التي حققت بالفعل الرقم المستهدف البالغ ٧.٠ في المائة ، أو التي زادت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بهدف تحقيق هذا الرقم المستهدف ، وتحثها على مواصلة بذل الجهود :

وإذ تسلّم بأن الحالة الاقتصادية المتدهورة التي تواجهها البلدان النامية ذات المديونية الباهظة ، التي تشكل عائقاً رئيسياً يعرقل نموها الاقتصادي وتنميتها المطردة ، يمكن أن تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ،

٣ - تناشد جميع البلدان المانحة التي لم تحقق بعد الرقم المستهدف البالغ ٧.٠ في المائة بذل قصارى جهدها لتحقيقه في أسرع وقت ممكن عن طريق اتباع تدابير محددة تجعل جهودها أكثر فعالية ، مع مراعاة ضرورة تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية :

وإذ تؤكد أن الواقع العالمي والنطاق الواسع لما تخلفه مديونية البلدان النامية من آثار في الاقتصاد العالمي المعاصر المتزايد الترابط يمكن أن يهدد استقرارها السياسي ،

٤ - تشدد على أهمية تحقيق الرقم المستهدف البالغ ١٥.٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً ، أو مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لتلك البلدان امتثالاً لبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٦٣) واستنتاجات الاستعراض الشامل النصفى للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير^(٥٨) ؛

وإذ تسلّم بأنه في ظل الظروف الراهنة يلزم الاضطلاع بجهود للتكيف ، تبذلها جميع البلدان بصورة جماعية وبصورة فردية ، بحيث يسهم كل بلد في السعي إلى الهدف المشترك وفقاً لقدراته ووزنه في الاقتصاد العالمي ، بينما يظل القلق قائماً بشأن الآثار السياسية والاجتماعية المرتبطة ببرنامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية المدينة ،

٥ - تطلب إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره المتعلق باستعراض سياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الذي يتم كل ثلاث سنوات معلومات بشأن الامتثال لهذا القرار .

وإذ ترحب بازدياد تقبل استمرار تنوع نطاق الخيارات التي تؤدي ، في جملة أمور ، إلى تخفيض رصيد الدين وخدمة الدين وتسهم في تحقيق حل دائم للمديونية الخارجية للبلدان النامية ،

وإذ تعترف بالحاجة المستمرة إلى تعزيز التعاون الدولي الفعال من أجل حل مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية ،

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

(٥٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، المرفق الأول .

(٥٨) القرار ٢٠٥/٤٠ ، المرفق .